

في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من
 بقي بعده وهذا الاطلاق غير مرضى ولا مقبول
 واختلف العلماء في فهم قول ام سلمة حين عزاها
 النبي صلى الله عليه وسلم فابى سلمة فقالت ومن
 خير من ابى سلمة فاذا الذي عوضا الله اياه هو
 صلواته عليه وسلم واختلفوا في ان التفضيل المذكور
 قطعي ام لا وهل هو في الظاهر والباطل ام في الظاهر
 خاصة ومن قال بالقطع ابو الحسن الاشعري
 وقوله في الفضل على ترتيبهم في الامامة ومن
 قال بانه اجتهاد من ظني ابو بكر بن الباقلاني
 وذكر ابو الباقلاني اختلف العلماء في التفضيل
 هل هو في الظاهر ام في الظاهر والباطل جميعا وكذلك
 اختلفوا في عايشة وخديجة ايتهما افضل وفي
 عايشة وفاطمة رضي الله عنهما اجمعين واما عثمان
 فخلافته صحيحة بالاجماع وقتل مظلوما وقتلته
 فسقة لان موجبات القتل مضبوطة ولم يجر
 منه رضي الله عنه ما يقتضيه ولم يشاركه في
 قتله احد من الصحابة وانما قتله همج
 ورعاع من غوغا القبائل وسفالة الاطراف
 والاراذل تخزول وقصدوه من مصر فعمزت
 الصحابة الحاضرون عن دفعهم فحصره حتى
 قتلوه

قتلوه رضي الله عنه واما علي رضي الله عنه فخلافته
 صحيحة بالاجماع وكان هو الخليفة في وقته لا خلافة
 لغيره واما معاوية رضي الله عنه فهو من الودود
 الفضلاء والصحابة النجباء رضي الله عنهم واما
 الحروب التي جرت وكانت لكل طائفة شبهة
 اعتقدت تصويب الغنم بسببها وكلم عدول رضي
 الله عنهم وتناولون في حروبهم وغيرها ولم يخرج شئ من ذلك
 احدا منهم من العدالة لانهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من
 محل الاجتهاد كما يختلف المجتهدون بوجه في مسائل من الاما
 وغيرها ولا يلزم من ذلك نفي احد عنهم واعلم ان سبب
 تلك الحروب ان القضايا كانت مشبهة فلهذا اشتباها
 اختلف اجتهادهم وصاروا ثلاثة اقسام فسم ظهروهم بالاجتهاد
 ان الحق في هذا الطرف وان مخالفه باغ فوجب عليهم نصرته
 وقاتل الباغي عليه فيما اعتقده فمعلوا ذلك ولم يكن
 يحل لمن بهذه الصفة التاخر عن مساعدة امام الودود
 في قتال البغاة في اعتقاده وقسم عكس هو لا يظهر
 لهم بالاجتهاد ان الحق في الطرف الاخر فوجب عليهم
 مساعدته وقاتل الباغي عليه وقسم ثالث اشتمت
 عليهم القضية وتخبروا فيها فلم يظهر لهم ترجيح احد
 الطرفين فاعتزلوا الفريقين وكان هذا الاعتزال
 هو الواجب في حقهم لانه لا يحل الاقدام على قتال